

قراءة في موضوع التقارب والتباعد الاقتصاديين: اشارة الى الدول العربية

د يسعد عبدالرحمان ، أستاذ محاضر "ب"، جامعة مستغانم yessad27@gmail.com
د. بن زيدان حاج ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مستغانم ben_zidane@live.fr

Abstract:

The subject of convergence, divergence and inequality takes an important place in academic reserachs, specially in the side of growth. Many reports show the hope of developed countries and developing countries to minimize the gap between them from 60th, but the reality gives us an other image.

This paper will be analysze in descriptive methodology and an empirical analysis will be taken as a tool from 2013 to 2016 of arab countries as a sample.

The findings show the existence of divergence more than convergence between the arab countries . The causes are multiple, from them the heterogeneity of the economic sphere and the input of the politacal side in theirs economic

الملخص:

يعرف موضوع التقارب والتباعد والتفاوت اهتماما واسعا في أدبيات الاقتصاد وبالأخص من زاوية النمو الاقتصادي. حيث تشير التقارير الى تلك الرغبة الاقتصادية من الـ 60 بين الدول المتطورة والدول النامية الا أن الواقع يشير الى حقيقة منفردة وهي الهوة المتزايدة والحاصلة بين قطبي الفتتن. وهذا ماسيشير اليه البحث هذا ولكن ينظر الى الدول العربية فقط لتقارب بعض المعالم دون تحيقي ذلك اقتصاديا.

ستعالج هذه الورقة في منهج وصفي بالاعتماد على التحليل خلال الفترة 2013 الى 2016.

من أهم النتائج المتوصل اليه أن حقيقة التباعد موجودة ومازالت مستمرة بين دول العالم العربي رغم بعض الجهود غير المنظورة. وتعود أسباب هذا الوضع الى عدم التجانس الفكري الاقتصادي بينها واقحام البعد السياسي الاقليمي في العمليات

cooperation. Keywords: Growth, convergence and divergence, PIB ppa, Arab economies	الاقتصادية المشتركة. الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التقارب والتباعد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، اقتصادات الدول العربية.
---	---

1- مقدمة:

منذ السبعينيات اعتمدت بعض الدول العربية على مداخيل البترول، فطغت الوظيفة الريعية الإنتاجية على كافة الوظائف الاقتصادية الأخرى، مما خلق صعوبة فك إستراتيجية النمو عن إيرادات البترول. اتضحت صعوبة ذلك مع بداية الثمانينيات عندما عرفت أسواق البترول تقلبات واضطرابات ما زالت أثارها قائمة.

عرفت الدول العربية ومن بينها الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر بنشاطها الاستثماري والإنتاجي في قطاع البترول وهذا بإمكانات إنتاجية واحتياطات وإمدادات متفاوتة؛ مما كان له أثرا ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي. حفز هذا الأمر مساعي دعم البرامج التنموية لتحسن النوعي الحاصل في الموارد المالية الكبرى المتأتية عن الارتفاع الهائل في أسعاره. كما أبدت التغيرات المفاجئة منذ المرحلة الرابعة لعام 2008 بالنسبة للبعض أحوالا جديدة، فما هو حال النمو الاقتصادي في هذه الظروف؟ وما الشيء المستقراً مستقبلا الذي سيصنع تقارباً أو عكسه في دخول أفراد هذه المنطقة في سياق الرهانات الاقتصادية الإقليمية والدولية؟.

2- قراءة في موضوع النمو الاقتصادي والتباعد والتقارب

الملاحظ أن المجتمعات في تطور دائم مما زاد في حاجاتهم وطلبهم على السلع، والخدمات كما وكيفا، وحرصا من الدول على مواكبة هذه التطورات المستمرة، وجب أن يكون هناك نمو للنتاج الحقيقي بصفة دائمة ضمن مسار مناسب له ما يكفل للدول استنتاج مراكز القوة الاقتصادية ومراكز الضعف.

منذ أن ارتبط الاقتصاد بإيرادات المنتجات البترولية، لوحظ أن اقتصاديات البلدان المصدرة له تسجل معدلات نمو متواترة ضعيفة أكثر مما هي قوية في بعض الفترات المصاحبة لازمة أسعار البترول، هذا أدى وما زال يؤدي إلى التساؤل، والحيرة لدى الاقتصاديين، إذ أنه رغم الفرص المتاحة لها، ورغم غناها الوفير، إلا أنها تشهد تذبذبا في نموها، وإن حدث فهو ضعيف، ومؤقت، وفي حقيقته قيمة لا حجما (اسميا لا حقيقيا).

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية، وأكثرها أثرا في واقع الأفراد، ومستقبلهم حيث من خلاله يمكن معرفة مستوى التقارب، التفاوت أو التباعد بين مداخل أفراد البلد الواحد وكذا الحال بين دول العينة. فهو وسيلة رئيسية لازدياد حصّة الفرد من الناتج، وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع. تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي، وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه؛ هذا يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو، ثم التعرض إلى المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم عوامل مصادر النمو ومساره .

إن معرفة مصادر النمو أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة، حيث أن التركيز على النمو الطويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين منذ خمسينيات القرن الماضي؛ فنظريات النمو المختلفة السائدة حاليا مرتبطة ارتباطا كبيرا بالنظريات الكلاسيكية الحديثة التي تم تطويرها خلال تلك الفترة، وعلى وجه الخصوص نموذج [Solow] ونموذج [Swan] اللذان يعتبران حجر الزاوية لهذه النظريات، أضف إليهم الاقتصادي [Romer].

في ظل وجهات النظر هذه، تظهر إشكالات تعتبر عوائق البحث الفكري القياسي للموضوع ودوافعه حيث تقتضي البحث، والتدبر وحسن التسيير منها:
-أهم القوى الكابحة للنمو الاقتصادي.

-المهام الأساسية للدول التي لها معدل نمو اقتصادي متذبذب.

-المواضيع ذات صلة بالنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي.

عندما يقرأ الاقتصاديين بيانات دول العالم، نجد منها المتقارب فيما بينها على الرغم من اختلاف البنى الاقتصادية، وأخرى تتقارب في بنائها لكن معدلات النمو متباعدة جداً. لذا يبرز توجهها إلى خلق الصلة بين معدلات النمو لدول أقاليم الدول الصاعدة، والمتطورة، والنامية والعربية؛ وعليه تبرز اتجاهات التحاليل نحو مفهومي التقارب، والتباعد، والتفاوت في توزيع الدخل. في العصر الحديث، دخل الاقتصاد العالمي عصر التقارب حيث تسارع النمو في دول عدة، وتسارع النمو بوتيرة أكثر. كما تشير بعض تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصاديات الأسواق الناشئة أقرب بكثير منه في الاقتصاديات المتقدمة والسؤال الذي يطرح نفسه حول تقارب، أو تباعد الدول العربية في نموها ونصيب الفرد لديها، وبالأخص دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

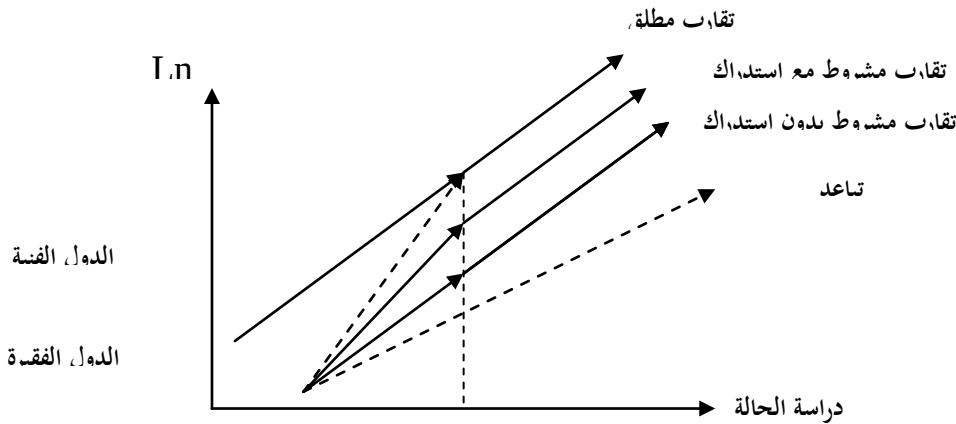
إن قراءة المعطيات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للقرن الحالي، تبرز تلك الفوارق بين الدول، دول العالم أصبحت متباينة في تركيبها الاقتصادية، ودول متطورة، ودول تحاول الرقي بنفسها إلى المصاف المذكورة سابقاً (BRICS)¹ ودول لم تجد لنفسها انطلاقة سوية من أجل تحسين مستوى الدخل الفردي. هذا الأمر أوجد عدة تساؤلات حول أسباب تلك الفوارق، وكيف يمكن معالجتها من خلال دراسة موضوع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. حسب نظرية نموذج Solow-Sowan، فإن هناك تقارب بين دول العالم في معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل، إذا ما تشابهت بعض المحددات الهيكلية (تكنولوجيا الإنتاج ومعدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي) لدى الدول الفقيرة نسبة رأسمال/العمل ضعيفة مقارنة مع الدول المتطورة. هذا يخلق ناتجاً هامشياً لرأسمال عالٍ جداً. وعلى أساس

¹ - BRICS : Brésil, Russie, Inde, Chine et l'Afrique de sud.

تساوي معدل التقدم التكنولوجي، نمو اليد العاملة، وكذا معدل الادخار المحلي، يحصل نمو في مخزونها من رأسمال مما يجعله يفوق المحصل لدى الدول المتطورة، ثم يعود ليتم تقاربه نحو نسبة رأسمال/العمل ونسبة رأسمال/الإنتاج.

نتيجة عدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو الاقتصادي التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير نمو الإنتاجية في المدى الزمني الطويل، تم تطوير نماذج النمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعا بحوافز اقتصادية تتحدد داخل النموذج. تعددت النماذج التي تم تطويرها، ولخصت أهم صفاتها ضمن هذا الشكل التوضيحي عن موضوع التقارب بن الدول :

الشكل(1): أنواع التقارب الاقتصادي



Source: Avallone.N & Nicolas.F(2002), **Théorie de croissance**, Document de travail de la CDC Edition groupe caisse des dépôts, p.08

لا يتم "التقارب"¹ إذا ما لوحظ فعليا مفارقات بين مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ومعدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي مثلا، إذا كانت الحواجز الجمركية للمبادلات الدولية متساوية مثلها لدى الدول الفقيرة، والدول المتطورة. إن إمكانية الولوج إلى التكنولوجيا العالية يكون محدوداً، ومعدل نمو الدخل الفردي لدى الدول الفقيرة يبقى أقل من الدول الأخرى.

في هذا الإطار، فإن نماذج عدة للنمو الاقتصادي، وبالأخص الداخلي "(مثل نموذج AK)"²، أدرجت إمكانية تدعيم الفوارق بين مستويات الدخل، ومعدل نمو الدخل، حسب العوامل الخارجية، أو ربحية الإنتاجية المحصلة من المدخلات الخاصة إثر نشاطات البحث والتطوير. فغلة رأسمال البشري، والطبيعي المتناقصة لا تُنتج، ولن تكون هناك مقارنة. وعليه نموذج صولو-صوان يتنبأ بالتقارب، ونماذج النمو الداخلي لا يحقق ذلك، وهذا هو سبب الاهتمام بموضوع التقارب.

مفاهيم عدة استخدمت في شرح التقارب مثل ما جاء في بحوث (Sala-i و Barro) و Martin و Romer و Mankiw و Weil (1992)³ مستخدمين B-convergence (المطلقة والمشرطة) وكذلك B-convergence، التي يتم العمل بها، وتحليلها وفق تقنيات الانحدار عبر المقاطع، هؤلاء درسوا معاملات B-convergence المطلق و B-convergence المشروط وكذا b-convergence. هذه المعاملات تعتمد عادة عند استخدام تقنيات الانحدارات.

قراءة لـ (De la Fuente، 1997) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت أن مستويات الدخل الفردية للدول الصناعية انخفضت جدا، وهذا ما عبّر عنه بـ b-convergence، ومقارنةً بالدول النامية وخاصةً الإفريقية، فقد وجد أن هناك اتّساع الهوة بين مستويات الدخل، وأكّد

¹ -Bourguignon.F(1997), Pour une approche individuelle de la convergence, Revue économie internationale N°71-3^{ème} trimestre, p.09

² -Angeletes.G.M(2003), Lecture notes : Economic growth, MIT Department of economics, Spring, p.109

³ -Cohen.D(1992), Tests of the convergence hypothesis : A critical note, Revue CEPREMAP N° 9208, pp.1-

هذا (Quah) (1996 و 1997)، بوجود ميل متشابه للتباعد لمداخل الدول، أصبحت بهذا الدول الغنية أكثر غنى والدول الفقيرة أكثر فقراً.

الفكر الذي درس موضوع التقارب يلغي نوعين من المعطيات:

- تقارب في المستويات.

- تقارب في المعدلات.

في الحالة الأولى، يعتمد إلى الاتفاق على توحيد مستويات الدخل الفردية على المستوى العالمي، أما الحالة الثانية، فالقصد بتوحيد، أو معيارية معدل النمو.

حسب الفكر النظري لنموذج صولو، يقضي بالتقارب المطلق حول مستوى رأسمال الفردي متشابه لكافة البلدان مع سرعة استدراك سريعة. أما رؤاد الفكر الداخلي للنمو غيروا من فهم التقارب بقولهم: إن البلدان لا تتقارب في مستوى رأسمال الفردي، والتكنولوجيا، بل نحو معدل نمو لكل اقتصاد بلد.

يلي هذا، العمل على إمكانية جمع بعض الدول باعتماد بعض الاعتبارات كالمخزون الأولي للرأسمال البشري مثلاً، وهناك تحضر فكرة نوادي التقارب. في نفس النادي، أو الفريق؛ وخلال عملية الهيكلة، البلدان التي هي بعيدة عن مستوى التوازن الساكن عليها اكتساب نمو اقتصادي فعال. من هذا المنطلق حول موضوع التقارب تظهر فكرة الانضمام، أي فريق يدرج ضمنه البلد المعني (فريق التقارب) فالبلدان الأقل نمواً ستسعى إلى التوازن طويل الأمد، ومنه يمكن أن يبرز لدينا ارتباط سلبي بين معدل النمو المتوسط، والمستوى الأولي للدخل الفردي.

ثار نقاش حول نموذج صولو في مدى إمكانية تحقيق تقارب في الدخل الفردية في العالم. عموماً التقارب يعني أن الاقتصاديات الأقل دخلاً، أو المنخفضة الدخل يجب أن تنمو باتجاه تلك المرتفعة لدى الدول الأخرى بما أن عليها النمو بسرعة حتى تلحق بالركب، أو تفوقه. حسب النموذج النيوكلاسيكي، فإن تقارب الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق إلا في سوق تنافسية. ناقشت أدبيات عدة هذا الموضوع، ونماذج قياسية أوجدت بغرض تفسير الظاهرة من هذه الوجهة. الرؤى انقسمت إلى ثلاث بغرض تحديد محددات، واتجاهات التقارب كالتالي:

- الرؤى الأولى تأخذ التقارب الحقيقي هو مسار طبيعي، وأمر عاد يعتمد في الأصل على قوانين السوق، والأمر يتعلق بمدى سرعة هذا التقارب بما يتوافق وحجم السوق.
 - الفريق الثاني، ينكر وجود التقارب الفعلي بين الدول الفقيرة، والغنية في ظل التنافسية الحادة التي تسود السوق، لكن هذا الفريق يأخذ بفكرة الاتجاه نحو الاستقطاب أو تعميق التباعد، وعدم المساواة.
 - ثالثاً، يعتبر التقارب الفعلي ضرورة، وأمرأً ممكناً في ظل سوق المنافسة، من منطلق أن السياسات الاقتصادية وجدت لتخفف، أو تنقص من غياب العدالة في الدخول، أو التباعد إلى غاية تحقيق النظام الاقتصادي تشبعاً، و المسماة بالكتلة الحرجة لدعم الاكتفاء الذاتي من عملية "التقارب الحقيقي"¹.
- قد يحدث التقارب بشروط أو من دونها، فالمشروط يقضي أن تتقارب بلدان، أو مناطق نحو حالة استقرار خاصة. أما المطلق، أو غير المشروط فيكمن في تقارب حاصل نحو حالة الاستقرار المشترك. ولتحقيق هذه الرؤى، أو دراستها تمّ اعتماد نماذج تركز في حساباتها الإحصائية على البيانات المقطعية لعدة دول. عندما يحصل التقارب بين دولتين (اقتصاد بلدين)، يمكن معرفة إلى أي مدى تحقق هذا التقارب وسرعته (معدل التقارب). أما إذا تعددت البلدان فالتقارب يحسب عن طريق السلاسل الزمنية (Murthur K. Somesh، 2005). حسب (Jonathan Temple، 1999؛ Vasco M. Carvalho و Andrew C. Hervey، 2005) أنه إذا زاد مستوى العوائد، أو الغلة لدى الدول الفقيرة فمعدل التقارب سيكون سريعاً، أما إذا تناقصت غلات الحجم فإن المعدل سينخفض.

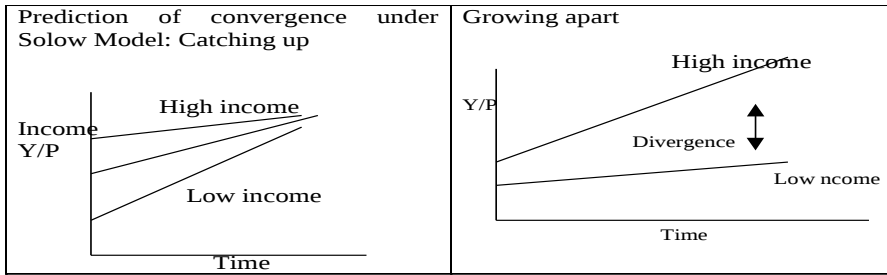
التقارب يكون موجوداً بوجود تناقص غلات الرأسمال، فالدول التي لديها مستوى رأسمال/العمل ضعيفاً، يمكن أن تحقق مستويات التوازن، ونموً عالياً. هذا يسمى "بالتقارب

¹ - Lancu.A(2001), Real convergence and integration, National institute for Economic Research, Romania, p.1

المشروط¹ لأن مستويات توازن رأسمال والإنتاج نسبة للعامل تعود إلى الميل إلى الادخار، والنمو السكان.

وفي سياق هذا يمكن اختصار وضع التقارب والتباعد ضمن هذا الاطار:

Meaning of Convergence and Divergence



Source : press.princeton.edu/links/greenhalgh

نخلص من الى أن موضوع التباعد والتقارب والتفاوت يرتكز اساسا الى ما يلي:

- الرأسمال المتوفر لدى البلد
- البيئة الطبيعية والثروات
- المداخيل والنتائج المحلي الخام ونصيب الفرد منه
- النوع والتركيبية البشرية
- الفقر والتربية و الصحة
- التقدم التكنولوجي والفجوة الرقمية
- حركة رؤوس الاموال باختلافها

¹-Manzocchi.S & Martin.P(1997), Modèle de croissance néoclassique et flux des capitaux, Revue Economie internationale N° 72-4^{ème} trimestre, p.09

- العدالة الاجتماعية في توزيع المداخل
- التعاون والتكامل الاقتصاديين
- التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

3 :الاقتصادات العربية بين التقارب والتباعد والتفاوت

. يظهر في حيثيات الموضوع ما يسمي بالتقارب/التباعد، التغيير وعدم الثبات وعدم إمكانية التوقع رغم الحرص على توافر البيانات الرقمية الدالة على الدراسة. أعطى هذا رؤية بأن النمو ليس بالمسار الخطي وليس رهين الرؤى النظرية وخاصة تلك القائلة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لدى البلدان النامية (العربية منها) يتقارب مع ذلك المحقق لدى الدول المتطورة.

عرف موضوع التفاوت والتباعد قراءات أكاديمية تشير من خلالها الى عوامل خارجية وداخلية مع الاشارة الى أهم محوى هذا الموضوع هو الفقر. هذا الأخير يؤثر على نمو وتنمية الدول والقصد هنا العينة. هذا التفاوت وعدم الاستقرار المواجه في الملامح الكلية لاقتصادات الدول العربية يؤثر سلبا على أداء اقتصاداتها وتنافسيتها وجاذبيتها للاستثمارات.

كلما كانت التفاوت في المداخل كانت هنا قراءة خاصة في حقيقة النمو الحاصل وما يفرزه من توزيع المداخل والعدالة الاجتماعية. التفاوت الاقتصادي الكلي والتباعد موجود وحقيقة اقتصادية مؤكدة بين الدول العربية. حيث يأخذ موضوع النفط مفتاح ذلك التفاوت بين الدول المتشابهة في مصدر مداخلها عن تلك غير المعتمدة عليه لعدم تملكها له. هذا الوضع أعطى وما زال يشير الى التفاوت في المداخل الفردية اذا ما تم مقارنة دول الخليج العربي فيما بينها او دول الخليج مع دول من المغرب العربي.

وجود أثر عدم التساوي في المداخل داخل البلد الواحد وخاصة في بلدان المغرب العربي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط مما يؤدي الى تباطؤ التنمية عموما وبالتالي اختلافات اقتصادية كتراجع في التشغيل والاداء الصحي، هذا ما يشار اليه في موضوع

العدالة الاجتماعية، فيزيد الفقر والبطالة وهذا خاصة عندما تتضاءل ملامح الحوكمة لموارد الدولة وعدم التوجيه السليم للتراكمات المالية حين تكون كافية في التنمية. هذا الحال هو فعلا أمر منظور في الجزائر بين عامي 2014 و2016.

تشير التقارير ان التفاوت والتباعد في اقتصادات الدول العربية يرى من خلال الظرف الذي يعيشه الفرد داخل كل دولة. فمثلا تشير هذه الأرقام المدونة اسفله لعام 2014، 205 و2016 الى وضع بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل حقائق التفوت والتباعد او التقارب ان وجد في الدول العربية من منظور اقتصاداتها، ونخص بالذكر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (1): مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للدول العربية 2014-2016

الدولة	دخل الفرد من الناتج المحلي الخام (بالدولار الجاري) 2014	دخل الفرد من الناتج المحلي الخام (بالدولار الجاري) 2015	دخل الفرد من الناتج المحلي الخام (بالدولار الجاري) 2016
الأردن	5.422,2		9.050,1
الامارات العربية المتحدة	43.962,7		72.418,6
البحرين	24.855,2		
الجزائر	4	14.259,00	15.074,9
سوريا	2.079		
العراق	6.420,1		17.353,5
عمان	19.309,6	43.847,00	

127.522,7		96.732,4	قطر
	70.686,00	43.593,7	الكويت
		10.057,9	لبنان
11.131,7		3.365,7	مصر
54.430,9	53.311,00	24.406,5	المملكة العربية السعودية
2.508,1		1.408,1	اليمن
7.837,9	7.813,00		المغرب
4.730,3			السودان
11.598,5			تونس
16.697,6			العالم العربي

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.PCAP.PP.KD&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr>

<https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ-SA>

عند التحدث عن استخدام وتوجيه التراكمات المالية فهنا العودة الى مداخل البلد والمعبر عنها عموما بالنتائج المحلي الخام، اذ ان يخلق فروقات نوعية وديمغرافية وجغرافية لدى البلد الواحد وكذا بين البلدان في حسن اختيار الاستثمارات ومردودية المشاريع الانتاجية. يبرز

هذا جليا من تلك المداخل المحصلة لدى الدول النفطية اكثر من الاخرى والتي حكمهل الامل اقتصادي في تحقيق نمو استثنائي نسبة الى باقي الدول. لكن في ذات الامر تنقسم الدول النفطية الى فئتين، فئة عرفت كيف تستخدم وتوجه وفوراتها المالية المتأتية عن المحروقات كالكويت وقطر والامارات واخرى ما زالت تبحث عن فك عوارض التنمية عبر عقود من الزمن كحال الجزائر وليبيا رغم حالتها الخاصة.

في اشارة الى وضع خاص لدى دول الخليج، يلاحظ من خلال المظاهر الخارجية لاقتصاد المنطقة شبه تقارب محاولة تأكيد تنافسية مؤسسات دول المنطقة، كما يشير متوسط دخل الفرد الى نقطتين هما على التوالي تميزه بارتفاع عن باقي دول العالم وتوجهه نحو التحسين المستدام.

تبين المتغيرات الاقتصادية الى تفاوت بين الدول العربية اقتصاديا فأهم شيء قد يكتب هو متوسط دخل أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكافة الدول العربية يصل الى 6.000 دولار. ومن أهم خصائص هذه الدول تقسيمها الى فئتين، فئة ريعية نفطية وفئة تفتقد الى النفط بل مستهلكة له. وعليه يعتبر هذا المعيار من المحددات الأولية للتفاوت أو التباعد. تعلوهم دولة قطر في مستوى الدخل وتحسن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لسبب أنها تمتلك موارد كبيرة وعدد سكانها لا يفوق المليون نسمة. كما لا يمكن اغفال حال الامارات العربية المتحدة التي يضاف اليها ما يقارب أربعة ملايين مقيم (عامل) من جنسيات غير الامارتية وهي تقارب قطر في شكلها الاقتصادي.

في سياق هذا تبرز الدول الأكثر سكانا مثل مصر والسودان والمغرب والجزائر والمملكة العربية السعودية بدرجة أقل في المنطقة. يؤكد (Sachwald, 2002) أن التقارب غير ممكن بين الدول النامية والدول المتطورة لاسباب متعددة واذا اعتبرنا الدول العربية من الدول النامية ففعلا منذ عقود من الزمن ورغم امتلاك بعضها لتراكمات وثروات اقتصادية مهمة الا انها لم ترق الى ما تحققه الدول المتطورة. بعض البحوث أثارت نقطة مهمة الى عدم تجانس الدول

العربية رغم وحدة بعض المعالم التاريخية كاللغة والدين وحتى النزاعات السياسية لم تتوقف ومازالت تبرز في أي مكان من هذه الدول حتى أن أي قارئ للمشهد السياسي للدول العربية يجد أن تقريبا هنا أكثر من دولتين متجاورتين لا تشهد اسقرارا في العلاقات السياسية مما حد من العلاقات التجارية والاقتصادية. هذا الأمر لن يتوقف لأنه قد تولد من القرارات السياسية مستقبلا لبعض الدول قرارات مفاجئة مما تتحول نحو الاقتصادات فيحصل حجب عن حركة السلع ورؤوس الاموال بينها ولو لفترة أيام. هذا يخلق تراجع فعلي في الناتج المحلي الخام لهذه الدول مما يؤثر بدوره على نصيب الفرد من الناتج وكذا على الاستثمارات والأسواق المالية كما قد يصل الأمر الى الضرر بعملات أحد البلدان المعنية بالازمة السياسية والاقتصادية، هذا الوضع يوسع من مجال التفاوت والتباعد فيؤكد الفجوة.

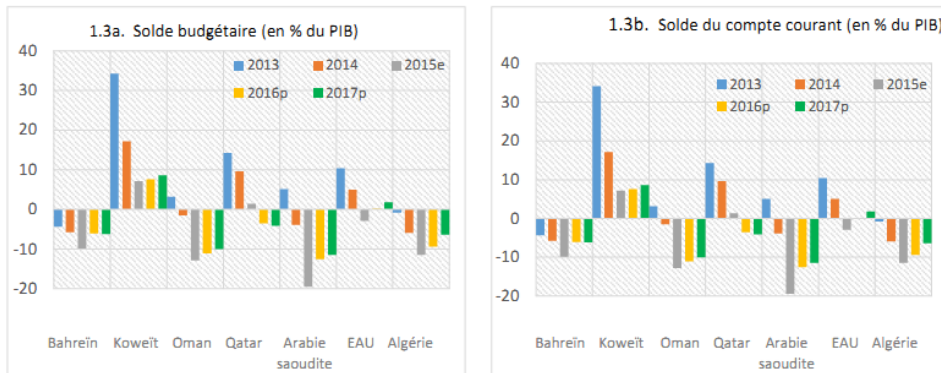
أمر آخر مهم جدا، وهو توجه العديد من البلدان العربية الى تقوية ترسانتها العسكرية بغرض ضبط موقعها الجيوسياسي وهذا الامر يستنفذ أموال ضخمة نظر لظرف عدم الاستقرار الذي تعيشه هذه المنطقة، ويشار هنا الى ليبيا وسوريا واليمن وفلسطين ووجود ايران في كذا من ناسبة سياسية مع بعض دول المنطقة. هذا يحول دون توجيه الاستثمارات الانتاجية ودعمها. اذن المنطقة الجغرافية العربية ليست في تقارب اقتصادي ويؤكد هذا وجود تقاربات جبهوية سياسية تأخذ شكل الكارتلات مصغرة في منطقة عربية صغيرة نسبة الى جغرافيا العالم. وقد يعتمد في هذه الجزئية الى ما جاء في تحايلي كل من François Bourguignon et Christian Morrisson (2001) حول نفيه للتقارب وتأكيد التبعاعد الحاصل بين الدول المتطورة والدول النامية وحتى النامية فيما بينها.

الاحصائيات الاقتصادية تشير عن تراجع النمو العالمي منذ 2014 تدريجيا وأهم مؤشر عليه انخفاض اسعار النفط والتي من أسبابها انخفاض الطلب نظر لتراجع في الاستخ دام (الانتاج) لدى أهم دول العالم مثل الصين والهند. وعليه عرفت الدول العربية عموما تراجع في نموها بسبب الانخفاض الحاد في اسعار المواد الأولية كالنفط وعودة السوق نحو الاستقرار وفق ما تريده هذه البلدان وخاصة دول الأوبك (OAPEC) أمر غير مضمون ومتأرجح بين

الصعود والهبوط. حسب بعض التقارير ومنها الصادر عن البنك الدولي الذي رجح خلال عام 2015 معدل نمو قدره 2.8% مع توقع في هذا العام ايجاد حلول للنزاعات الحاصلة في الدول العربية وعودتها الى المجتمع الاقتصادي الدولي لكن الى غاية اليوم ذا الامر لا يعرف ما يقال عليه بين المستحيل او الممكن. فان حدث فان نمو المنطقة سيصل الى 4.5% خلال عام 2016.

ورغم مجهودات الدول العربية والنفطية بالدرجة الاولى في اطار الوبك بخفض انتاج البترول من اجل تحسين من مستوى سعر النفط نحو السعر المعتدل الا انه لغاية بداية 2017 فان السعر بقي متدنيا وتراجع مهم في الايرادات النفطية مما جعل بعض الدول العربية الى التخلي عن مشاريع كبيرة او الدخول في رفع او خلق رسوم جبائية جديدة تعويضية عن العجز الحاصل لديها. فقد وصل العجز لدى دول الخليج الى 136 مليار دولار عام 2015 وهذا متزايد في عام 2016. البيان التالي يعطي صورة نوعية عن الوضعية المالية لبعض الدول العربية وخاصة منها النفطية مما يعطل من معالم التنمية الاقتصادية وبالتالي يثبت واقع التباعد.

الشكل رقم (2): الوضعية المالية لدول عربية 2013-2017

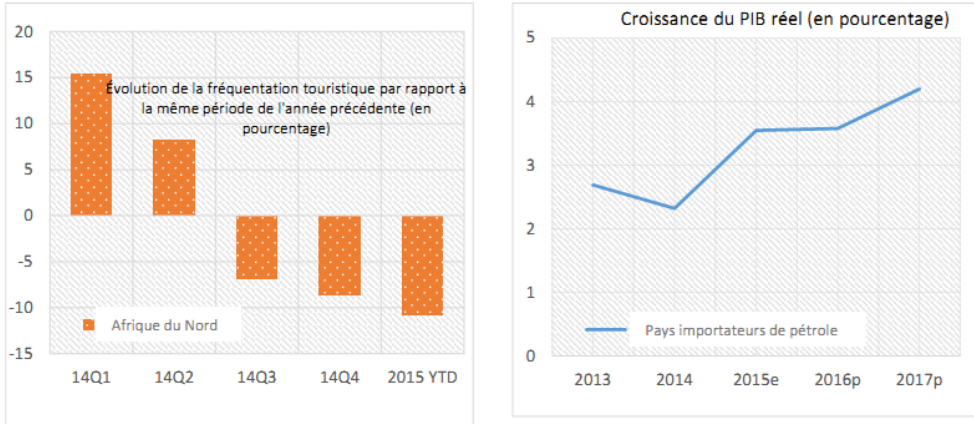


Source : Banque mondiale. e = estimation et p = projection.

Source: Rapport Groupe de la banque mondiale, Inégalités, soulèvements et conflits dans le monde arabe, Octobre 2015, p.14

اذا كان هذا الوضع المشار اليه للدول العربية النفطية، فان باقي الدول انتصرت لنفسها من عدم تبعيتها لذا الريع فكانت قطاعها الاخرى بديلا في تحقيق معدلات نمو مقبولة نتيجة اعتمادها على السياحة وتحويلات رؤس الأموال وقطاعات اقتصادية اخرى كحال تونس والمغرب. وهذا بيان عن هذه الدول.

الشكل رقم (3): بيان الوضعية الاقتصادية لدول عربية غير نفطية 2013-2017

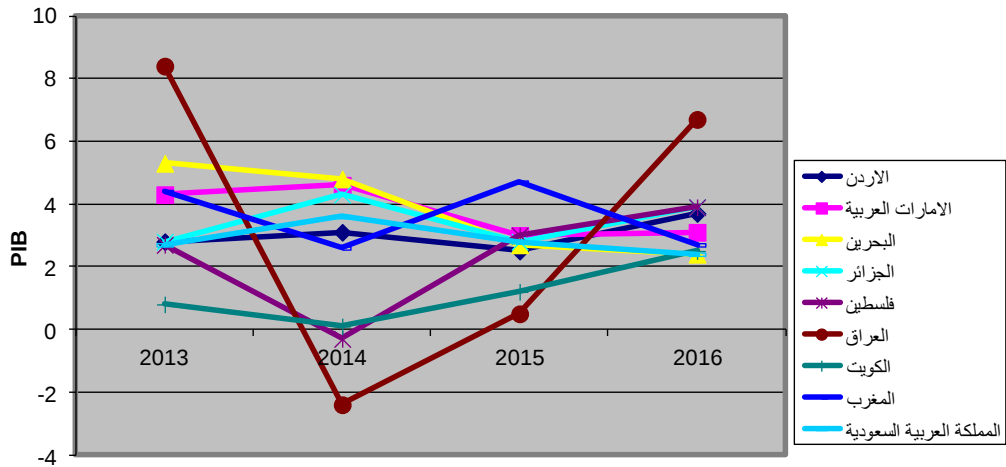


Source : Banque mondiale et OMT. YTD = depuis le début de l'année, e = estimation et p = projection.

Source: Rapport Groupe de la banque mondiale, op.cit, p.16

من خلال بعض الأرقام ، يلاحظ الفارق الكبير بين الناتج المحلي الخام للدول العربي وهو مؤشر على تحقيق القارب من عدمه وهذا البيان يعطي صورة عن الوضع. هذا الوضع تراكمت عدة أسباب وتنوعت في حصوله.

الشكل رقم (4): نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي 2013-2016



المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، عام 2016 هو تقديري.

خاتمة:

تبدي البيانات، والدراسات والأبحاث الاقتصادية أن الدول العربية وخصوصا الدول النفطية تتشابه في بعض أوجه الهيكل الاقتصادي المفسرة لمستوى أدائها وتختلف في أخرى كالمفارقة الحاصلة نسبة للمستوردة له . الدول المستوردة له، فمنحنى نموها محصل عن ذلك التنوع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات كما هو الحال في المغرب، وتونس والأردن. يسيطر على اقتصادات كافة الدول القطاع العمومي رغم انتهاج مجمل دول المنطقة لإعادة هيكلة اقتصادها، والخصوصية والانفتاح التجاري فدرجة ذلك انخفضت من معدل 100% إلى 60% ما بين سنوات 70 ونهاية 80، فهذه الدول من غير تجارة البترول تعتبر شبه منغلقة، أما إذا تم التحدث عن مستوى التبادل بين دول المنطقة فهو محدود جدا ولا يرق إلى تمثيل في الميزان التجاري بنسب عالية من المبادلات الجارية لها وجهات معينة وبالأخص دول أوروبا، كما تبنت بعضها الاندماج في السوق المالية الدولية.

أعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، للرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد. ولأهمية موضوع تحديد العوامل المؤثرة فيه. تبين أن البلدان المنتجة للنفط رغم الرخاء المالي المحقق بسبب التقلبات إلا أن أداؤها الاقتصادي لم يرق إلى الهدف المنشود أما الدول المستهلكة التي ترتبط قطاعاتها الانتاجية المختلفة ارتباطا وثيقا بالبترول كسلعة أولية، ووسيطية في عمليات الإنتاج فنموها هو إيجابي عن الأولى حيث ان الفترة الأخيرة كانت بمثابة انذار لعدم الحوكمة في توجيه التراكيمات المالية الحاصلة عن الارتفلاخ وبهذا اصبحت منذ سنتين الى غاية اليوم تنتهج التقشف وسياسة الحذر وفرض الرسوم او الرفع منها.. حققت الدول المتطورة والدول الناشئة معدلات نمو أحسن في ظل الصدمات البترولية وعرف مستوى دخول أفرادها من الناتج المحلي الخام تنوعا بالزيادة معتبرا في حين رغم الوفرة المالية المحققة عند الدول الغنية به والتي استفادت بقوة من التقلبات السعرية فإن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بقي رهين المستويات الدنيا. كما أن الدراسات الأكاديمية بينت عدم تقارب الدخل لدى هذه الأخيرة واللاتساوي فيها وزيادة درجة الفقر، وهذا هو الحال في بلدان عدة، وعليه إشكالية هامة مازالت مطروحة التي تتمثل في عدم أمثلية النمو الاقتصادي لديها.

أدى الظرف العالمي الراهن غير المستقر وغير الموثوق فيه إلى الاهتمام بترشيد الإنفاق من هذه العائدات واستخدامها بكفاءة إذ تأكد كم من مرة بأن البترول رأسمال ناضب غير متجدد مما يؤثر على التنمية المستدامة للبلد. لهذا يجب التمتع بالفرصة المتاحة من خلال تحمل المسؤوليات باعتبار تلك الدروس المستقاة من تجربة السنوات السابقة؛ فالجزائر، ودول الشرق الأوسط المنتجة لنفس السلعة تواجه تحديات مستقبلية مرتبطة بهيمنتها على البترول، وهيمنة البترول على الاقتصاد؛ وعليه وجب التوجه نحو البحث عن البدائل والمنتجات الاحلالية ذات الميزة التنافسية العابرة للحدود مكمله للبترول دون التخلي عنه قاضية بمواجهة الصدمات المفاجئة.

هناك توصيات مهمة تقضي بالإجابة المستقبلية عن تطلعات تحقيق نمو فعال لدى دول المنطقة منها:

- الشفافية، والإفصاح وحسن توجيه الاستثمارات.
- تفعيل الدور المؤسسي بما يكفل دعم النمو الاقتصادي من منطلق نعمة المورد الطبيعي(البترول) كما هو الحال الحاصل لدى مثل النرويج وقطر والإمارات العربية المتحدة(إمارة أبوظبي وإمارة دبي على وجه الخصوص)
- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج المحروقات.
- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير الموارد الأولية حماية للاقتصاد، والبيئة.
- الانفتاح أكثر نحو العالم، وخلق صناعات أكثر تنافسية، والعمل على اكتساب ميزة نسبية إنتاجية.
- دعم توسيع فرص ومجالات الاستثمار وتنويعها أمام القطاع الخاص في شتى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.
- تبني تشريعات داعمة للمستثمر الخاص بغرض زيادة قدراته التنموية والصمود في مواجهة المنافسة الدولية.
- الاندماج والانفتاح التجاري والمالي على السواء.
- فتح الأسواق أمام القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، ونظم الحوافز، والإعفاءات للمستثمرين، ودعم القطاع الخاص، وتنويع النسيج الإنتاجي متأصلاً من إيرادات البترولية المهمة.
- انتاج استراتيجيات وقائية من الأزمات، والصدمات المالية؛ والنقدية؛ والبترولية والاقتصادية.
- الحكم الراشد للموارد المالية البترولية، والخروج من الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج.

المراجع:

- وصاف سعيدي(2001) ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي، ورقة بحثية منشورة مجلة الباحث رقم 2002/01 جامعة ورقلة.
- مولود حشمان وعائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994-2000، منشورة على الموقع: www.4shared.com، تم الاطلاع بتاريخ:2011/12/30
- Amable.B & Boyer.R(1992), The R&D-productivity relationship in the context of new growth theories : some recent applied research, Revue CEPREMAP N° 9211 –Janvier,
- Angeletes.G.M(2003), Lecture notes : Economic growth, MIT Department of economics, Spring, p.109 Cohen.D(1992), Tests of the convergence hypothesis : A critical note, Revue CEPREMAP N° 9208,
- Avallone.N & Nicolas.F(2002), Théorie de croissance, Document de travail de la CDC Edition groupe caisse des dépôts,
- Bourguignon.F(1997), Pour une approche individuelle de la convergence, Revue économie internationale N°71-3^{ème} trimestre,
- Huntington.H.G(2007), Oil shocks and real US income, working paper , Energy journal N° EMF OP 60, April, mf.stanford.edu/files/pubs/22454/op60.pdf, Consulté le 30/12/2011,
- Kirchgässner.G & Wolters.J(2008), Introduction to modern time series analysis, Springer Edition,
- Lancu.A(2001), Real convergence and integration, National institute for Economic Research, Romania,
- Manzocchi.S & Martin.P(1997), Modèle de croissance néoclassique et flux des capitaux, Revue Economie internationale N° 72-4^{ème} trimestre,
- Petrakos.G & Others(2000), Determinants of economic growth : The experts view, DYNAREG Research project working paper N° 20,
- press.princeton.edu/links/greenhalgh